

الحديث النسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوًا
وقال الفاضل عمدا الاظهر ان الاصل في الحال التثنية
في خبر المتدا فاشترط لهم التثنية وتا ويلهم الاحوال
الكثيرة الواقعة معرفة بالتثنية كما يجب التثنية
انتم ويوبى قولهم في بيان وجه كون صاحبها معرفة
غالباً انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فان
يقوم منه ان يكون التثنية اصلا فيها لكونها محمولا
بها في المعنى والاصل فيه التثنية ولا يتقدم اي الحال
فيما علم مثل قائم كعم وقاعد على العامل المعنوي لضعف
مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه
كأمم ولذا لم يقبل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب ولو
ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم
عليها جاز تقديمها عليه عند نحو زيد قائم في الراء
وجوز ابن الدهان تقديم الحال الظرف على العامل مثله
ولا على ذي الحال لظهوره ولقد احسن في هذه اذ بها يتقدم
الحال الواقع في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر والاضافة
لانها تابع وقرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم
تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض بجواز مثل ركبا
جائني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه
فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يورى
بالتقديم ايضا لكن لا يسمى فاعلا بل مبتدأ بخلاف
المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل القصار لكن يسرد
على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية

لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط
اذا كان مفعولا او بزوال اسم المضاف اليه اذا كان
فاعلا مع انهم صرحوا بان لا يجوز انضاقا الا اذا جاز
خذف المضاف اليه واقامة المضاف اليه مقامه
مخوفا يتبع ملة ابراهيم حنيفة ويحذف المضاف بان الاضافة
المعنوية واذا زال اسم المضاف اليه منعه مطلقا على
ما صرح به الرضوي والسيد عبد الله في شرح الباب
وهو المقهور من الاطلاق وقال الدماسيني في شرح
التسهيل نقلنا عن مضمف ان المراد بالاضافة ما هو
المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف
اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يتقدم بها نحو
نحو هذا ملتوتنا شارب السوق الان او غدا فلا يقال
مررت جالسا بزيد ولا جالسا في حجره عن الثياب ضاربة
زيد هذا من ذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار
عند المنص ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما
بان حرف الجر كالجزء من العمل لكونه معديا
له مكانه من تمامة كالحجرة والتضعيف فالمجرور به في حجة
المنصوب فانما قلت مثلا ذهب راكبة من يد فكما نك
قلت ذهب هندا واستدلوا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس اي التلنسان كافة والمصر
لم يعقد به ولذا خص التمثيل براد المؤلف بالشيء
لانها ان يكون في محله من كل وجه ان جزئيتها
من المجرور بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى

لجواز

Copyrighted material